TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/WG.6/L.1
30 November 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الفريق العامل المخصص للتجارة والبيئة والتنمية
الدورة الأولى
جنيف، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

مشروع تقرير الفريق العامل المخصص للتجارة والبيئة والتنمية عن دورته الأولى

المقرر: السيد ب. أليبور (جمهورية إيران الإسلامية)

البنود ١ و٢ و٣ و٤ من جدول الأعمال

المتحدثون: الموظف المسؤول عن الأونكتاد
الأمانة
الغات
المنظمة الدولية للتوحيد القياسي
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
بنغلاديش
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
اندونيسيا
الصين

ملاحظة للوفود

مشروع التقرير هذا هو نص مؤقت يعمم على الوفود لإجازته.

وترسل طلبات إدخال التعديلات - التي ينبغي تقديمها بالانكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه يوم الجمعة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ إلى العنوان التالي:

The UNCTAD Editiorial Section
Room E.8102
Fax No. 907 0056
Tel. No. 907 5654 or 5655

مقدمة

١ - انعقدت الدورة الاولى للفريق العامل المخصص للتجارة والبيئة والتنمية، المنشأ عملا بمقرر مجلس التجارة والتنمية الذي اتـُخذ في الجزء الثاني المستأنف من دورته الأربعين المعقودة في أيار/مايو ١٩٩٤، في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر الى ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وعقد الفريق العمل المخصص في هذه الدورة ... جلسات عامة[1].

البيان الافتتاحي

٢ - رحب **الموظف المسؤول عن الأونكتاد** بالمشتركين في الدورة الأولى للفريق العامل المخصص وقال إن هذا الفريق هو أحد الهيئات الحكومية الدولية الجديدة الثلاث التي انشأها مجلس التجارة والتنمية في أيار/مايو ١٩٩٤. ولاحظ ان علاقة قضايا التجارة والبيئة بالأحداث الجارية واضحة تماماً من التمثيل الواسع النطاق في الدورة.

٣ - وقال ان العلاقة بين التجارة والبيئة حازت مؤخرا عناية دولية كبيرة. فلقد انعقد في الاسبوع الذي سبق الاجتماع الحالي "الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتجارة والبيئة والتنمية" غير الرسمي بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتعد أمانتا الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة معا تقريرا عن هذا الاجتماع لتقديمه إلى الدورة الثالثة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة التي ستعقد في نيسان/ابريل ١٩٩٥. وسيكون هذا التقرير متاحا قريبا. ولقد أشار الاجتماع الرفيع المستوى غير الرسمي بتوسع الى العمل المفاهيمي والتحليلي والتجريبي للأونكتاد، بما في ذلك، الدراسات الإفرادية القطرية بشأن الروابط بين التجارة والبيئة التي يضطلع بها الأونكتاد بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإلى عمله المتعلق بتأثير القدرة على المنافسة على السياسات والمعايير واللوائح البيئية، فضلا عن المسألتين الموضوعيتين المدرجتين في أول جدول أعمال للفريق العامل المخصص وهما وضع العلامات البيئية والمنتجات "الملائمة للبيئة". كذلك، أكد الاجتماع على أهمية الفريق العامل وتوقيته المناسب. ومن الأمور المشجعة ان يلاحظ ان الاستنتاجات والتوصيات التي وردت في تقرير الأمانة الذي أعد للاجتماع الحالي للفريق العامل المخصص تتمشى كثيرا مع الحلول التي اقترحت في الاجتماع الرفيع المستوى المذكور.

٤ - وأكد، مشيرا الى البارامترات الواسعة لولاية ودور الأونكتاد في ميدان التجارة والبيئة، أن الأونكتاد يركز في عمله على التنمية. ولقد وصفت اختصاصات الفريق العامل المخصص هذا التركيز بوضوح بأنه "تحليل ومناقشة السياسات، والعمل المفاهيمي، وايجاد توافق في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن الترابط ما بين السياسات التجارية والبيئية، ونشر المعلومات بين واضعي السياسات، وتوفير التشجيع والمساعدة لبناء القدرات". وأكد مقرر انشاء الفريق العامل المخصص علاوة على ذلك على ضرورة إيلاء "عناية خاصة للمشاكل والظروف الخاصة للبلدان النامية".

٥ - وقال ان الأونكتاد ينفذ حاليا برنامج عمل شامل استهله الأونكتاد الثامن ويعتبر جزءا من متابعة استنتاجات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وفي آذار/مارس ١٩٩٣، اعتمد مجلس التجارة والتنمية تقريرا يتضمن خططاً محددة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وقرر ايضا النظر في بعض الجوانب السياسية الواسعة لقضايا التجارة والبيئة في الجزء الأول من دورتيه الأربعين والحادية والأربعين.

ومن ثم، يمكن للفريق العامل المخصص ان يركز بطريقة مجدية على النظر في القضايا الرئيسية، بالاستناد الى خبرة وطنية قيمة. وسيتاح بذلك للفريق العامل ان يقدم مساهمة كبيرة للتحضير للأونكتاد التاسع الذي بدأ فعلا.

٦ - وقال إنه يمكن أن تتاح مدخلات مفيدة لعمل الفريق من برنامج التعاون التقني في مجال التجارة والبيئة. وفي هذا الصدد، انعقدت في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٩٤ حلقة عمل بشأن وضع العلامات الأيكولوجية وحضر في هذه الحلقة ممارسون وخبراء من كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وركزت مناقشات حلقة العمل على نتائج العمل المفاهيمي والتحليلي، لاسيما على دراسات استقصائية معينة في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال. وستنظم حلقات عمل أخرى في اطار هذا البرنامج ستسمح بتبادل الآراء ونشر المعلومات بشأن المواضيع المختلفة المدرجة في اختصاصات الفريق العامل المخصص. ولقد استنتج مجلس التجارة والتنمية ان الأنشطة غير الرسمية فيما بين الدورات قد تكون مفيدة لمداولات الفريق العامل، وتلتمس الأمانة اقتراحات في هذا الشأن من الفريق.

٧ - واسترعى النظر، نظرا لاحتمال اتصال بعض الأعمال التي تضطلع بها اللجنة الدائمة للسلع الاساسية ايضا بالموضوع قيد البحث، الى تقرير امانة الأونكتاد TD/B/CN.1/25 والى الاستنتاجات المتفق عليها الواردة في الوثيقة TD/B/CN.1/L.8. وقال إنه أشاد مندوبون كثيرون في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في الأسبوع الماضي بأمانتي الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتعاونهما المثمر والفعال. وبذلك تستغل المؤسستان مزاياهما النسبية بالكامل، عملا بولاية وخبرة كل منهما ومع تجنب الازدواج. وقال إن أمانة الأونكتاد قامت بالمثل بعمل وثيق مع الغات/منظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، ومنظمات دولية أخرى. وسيواصل الأونكتاد التعاون مع اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، لاسيما بالنظر الى دورها في إدارة مهام التنمية المستدامة والمسائل التجارية في اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة والتابعة للجنة التنسيق الادارية.

الفصل الأول

التعاون الدولي بشأن برامج وضع العلامات الايكولوجية واصدار الشهادات الايكولوجية

(أ) تحليل مقارن للبرامج الراهنة والمخطط لها، بغية مناقشة مفاهيم مثل الاعتراف المتبادل وأوجه التكافؤ؛

(ب) بحث السبل الممكنة لمراعاة مصالح البلدان النامية في وضع معايير العلامات الايكولوجية.

(البند ٣ من جدول الأعمال)

الفرص السوقية للمنتجات "الملائمة للبيئة"

سبل ووسائل تعريف المنتجات الملائمة للبيئة واصدار الشهادات لها

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٨ - كانت معروضة على الفريق العامل المخصص لمناقشة هذين البندين الوثيقتين التاليتين:

"وضع العلامات الايكولوجية والفرص السوقية للمنتجات الملائمة للبيئة"، تقرير من أمانة الأونكتاد (TD/B/WG.6/2)؛

و

"تحديد السبل الكفيلة بتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الطبيعية ذات الفوائد البيئية: تخفيف وطأة الاستهلاك على البيئة دون المساس برضا المستهلك"، تقرير من أمانة الأونكتاد (TD/B/CN.1/25).

٩ - وقال **الموظف المسؤول عن شعبة التجارة الدولية** لدى فتح باب المناقشة بشأن هذين البندين أنهما متصلين ببعضهما اتصالا وثيقا وأنه يمكن أن يكون إصدار الشهادات الايكولوجية سبيلا لاسترعاء نظر المستهلكين الى الجوانب البيئية للمنتجات. وبينما يعتبر هذا النهج: "خيارا سياسيا لينا" مفيدا للحماية البيئية، فلقد أثارت برامج وضع العلامات الايكولوجية القلق بين المنتجين في البلدان النامية. وقد يرغب الفريق العامل في النظر في السبل الممكنة للتوفيق بين وضع العلامات الايكولوجية والأهداف البيئية ذات الأهمية

للمستوردين والمصدرين معا، لاسيما للصادرات من البلدان النامية. ويقدم تقرير الأمانة عددا من الاقتراحات، منها زيادة الشفافية، ووضع مبادئ توجيهية دولية، وقبول البلدان المتقدمة لمعايير مختلفة، ولكن "متكافئة"، تعكس الأوضاع البيئية في البلدان النامية، والاعتراف المتبادل. وقال فيما يتعلق بالشفافية إنه يجدر النظر في مدى إمكان الاستفادة من الخبرة المكتسبة من التعامل وفقاً لمعايير وقواعد الغات، من خلال الاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة مثلا، لتجنب الآثار العكسية الضارة بالتجارة. ولقد وجدت جوانب معقدة فيما يتعلق بوضع العلامات الايكولوجية، مثل نهج الدورة العمرية، تدل على الاحتياج الى مفهوم واسع للشفافية والى ضرورة اشتراك البلدان النامية في عملية وضع العلامات الايكولوجية للمنتجات ذات الأهمية التصديرية لهذه البلدان. وقد يرغب الفريق العامل في تقديم مقترحات ملموسة بشأن هذه النقطة. ويمكن ايضا استكشاف إمكانية وضع مبادئ توجيهية دولية او مبادئ واسعة لوضع العلامات الايكولوجية طوعيا. ويجري العمل في هذا الشأن في اطار المنظمة الدولية للتوحيد القياسي. وقضيتا "التكافؤ" و"الاعتراف المتبادل" من القضايا المعقدة التي يضطلع الأونكتاد بعمل مشترك بشأنهما مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويمكن ان تخدم معايير التكافؤ هدفاً ذا شقين. فأولا، قد يقبل البلد المستورد التعهدات البيئية للبلد المصدر باعتبارها "مكافئة" للمعايير الخاصة بها. وثانيا، قد يعتبر مفهوم التكافؤ شرطاً للاعتراف المتبادل. وستشير المناقشات المتعلقة بالاعتراف المتبادل بالطبع الى وضع العلامات الايكولوجية في البلدان التي تتمتع بمستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية. ويمكن أن يركز الفريق العامل على الخطوات اللازمة لبناء الثقة المتبادلة. وقد يساعد أيضاً وضع مبادئ توجيهية متفق عليها دوليا لوضع العلامات الايكولوجية، طبقا لما ذكر من قبل، على تحقيق هدف الاعتراف المتبادل. وينبغي مراعاة ان المناقشات التي جرت في الفريق العامل ساهمت ايضا في المناقشات التي جرت في المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، والغات/منظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٠ - وقال بالانتقال الى الفرص السوقية للمنتجات "الملائمة للبيئة"، أنه ينبغي أن يركز العمل في هذا المجال أساسا وفقا للاختصاصات، على كيفية تحديد مثل هذه المنتجات وعلى إصدار الشهادات لها. فكما أشار تقرير الأمانة، لا تقتصر الصعوبات على كيفية تحديد المنتجات الملائمة للبيئة فحسب، ولكن يهتم المستهلكون أيضا بمصداقية الادعاءات البيئية للصانعين. وقال إن هناك مع ذلك فرص تجارية للبلدان النامية فيما يتعلق بمثل هذه المنتجات. ويمكن للبلدان النامية أن تعمل من أجل تسويق المنتجات الملائمة للبيئة بنجاح، على مستوى الشركة، فضلا عن المستويين الوطني والدولي. ويمكن ان يساعد وضع العلامات الايكولوجية من جانب طرف ثالث على تدعيم الادعاءات البيئية المتعلقة بالمنتجات. وثمة مهمة أخرى للفريق العامل هي تحديد المجالات التي ينبغي تعزيز التعاون التقني فيها. ويمكن ان تستفيد المخططات الناشئة في البلدان النامية من أعمال الوكالات المختلفة المعنية ومنها المنظمة الدولية للتوحيد القياسي للتوصل إلى نظم فعالة لوضع العلامات الايكولوجية. ولاحظ في ختام كلمته أن دور هذا الفريق العامل الجديد يعتبر بصفة خاصة نوعاً من التحدي نظرا للتفاعل بين سياسات التجارة والبيئة في "مياه متحركة لم تختبر بعد".

١١ - وذكرت ممثلة **الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة** (الغات) ان عمل الغات بشأن وضع العلامات الايكولوجية بدأ أولا في سياق فريقه العامل المعني بالتدابير البيئية والتجارة الدولية. وانتقل هذا العمل بعد ذلك إلى اللجنة الفرعية المؤقتة المعنية بالتجارة والبيئة الى حين انشاء لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية. ولقد ركزت المناقشات في اللجنة السابقة على تحديد الآثار التجارية لمخططات وضع العلامات الايكولوجية وعلى تحليل إمكانية اختلافها عن القواعد والمعايير التقنية الأخرى.

ومما ساعد هذه الأعمال بدرجة كبيرة المعلومات التي قدمتها الأطراف المتعاقدة بشأن مخططاتها الوطنية لوضع العلامات، فضلا عن البحوث والتحاليل التي اضطلع بها الأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ورغم تقدير فائدة مخططات وضع العلامات الايكولوجية لتعزيز الأهداف البيئية فلقد رئي أنه يمكن أن تؤثر مخططات وضع العلامات الايكولوجية الطوعية ايضا بدرجة كبيرة على أوضاع المنافسة في الأسواق. ويعتبر الوصول الفعال للموردين الأجانب الى مخططات وضع العلامات المحلية حاسما. وأدى هذا الى منحهم فرصة للاشتراك وللإعراب عن اهتماماتهم التجارية بشأن كيفية تحديد معايير ملاءمة المنتجات ومستويات العتبات. ولوحظ ايضا ميل اختيار المنتجات التي يتعين وضع العلامات عليها والمعايير التي ينبغي ان يستوفيها المنتج للحصول على علامة إيكولوجية إلى الاتفاق مع الأوضاع البيئية المحلية. ويمكن ان يثير هذا صعوبات للمنتجين الأجانب أو أن يؤدي الى التغاضي عن الصفات البيئية الايجابية للمنتجات المستوردة. وتم التشديد ايضا على اهمية اعتماد المعايير على أدلة علمية سليمة.

١٢ - ولاحظت أن أطرافا متعاقدة كثيرة في الغات أشارت الى المشاكل الناتجة عن اختلاف أنواع المخططات التي تنفذ من طرف واحد والذي يؤدي الى صعوبة تكيف الموردين في البلدان النامية مع كل مخطط. وستكون الجهود المتعددة الأطراف تجاه تنسيق برامج ومعايير وضع العلامات الايكولوجية مع اعتماد البرامج على مفاهيم التكافؤ والقبول المتبادل موضعا للترحيب. وقد يلاقي الموردون فيما وراء البحار صعوبة خاصة في استيفاء معايير وضع العلامات الايكولوجية القائمة على عمليات وأساليب الانتاج بل وقد تكون هذه المعايير غير ملائمة بيئياً لهم. وقال إن الأطراف المتعاقدة في الغات توافق على عدم وجود اسباب مشروعة لتنوع القواعد البيئية فيما بين البلدان. وإذا أصبحت مخططات وضع العلامات الايكولوجية ملزمة فإنها قد تثير تساؤلات بشأن مشروعيتها في نطاق الغات بموجب المادة الثالثة من الغات. وقد تثير أيضاً أنواعاً أخرى من المخططات المقترحة، مثل السماح بوصول المنتجات التي لا تحمل علامات الى الأسواق ولكن، مع فرض ضرائب عليها تساؤلات بشأن مشروعيتها بموجب نفس المادة.

١٣- وقالت إن اللجنة المعنية بالتجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية التي أنشئت مؤخرا حدّدت المسائل التالية لإجراء مزيد من التحليل بشأنها: التمييز العملي بين التدابير الطوعية والتدابير الإلزامية والآثار المترتبة عليها فيما يتعلق بالتجارة؛ ونطاق التوحيد أو التنسيق والاعتراف المتبادل؛ والتعقيدات التي يمكن أن تنشأ بما يتعلق بالتجارة نتيجة لوضع شروط للعمليات ولأساليب الإنتاج بدلا من مواصفات للمنتج؛ والصعوبات والتكاليف الخاصة التي تواجه صغار الموردين الأجانب، لاسيما من البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، ستنظر اللجنة التابعة لمنظمة التجارة العالمية في قواعد وآليات الغات ذات الصلة لتحديد مدى احتياجها إلى تنقيح أو مواءمة. ولقد وضع الإتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة قواعد لتوفير الشفافية، وأساليب للإخطار بالقواعد والمعايير التقنية، وإجراءات لتقييم الامتثال لما سلف. وبعد إجراء تقييم كبير للإتفاق، أصبحت تعاريف القواعد والمعايير التقنية تشمل الآن أساليب التجهيز والإنتاج المتعلقة بالخصائص النهائية للمنتج حيث لم تكن التعاريف السابقة تشمل إلا الخصائص النهائية للمنتجات. ولا تزال المناقشة قائمة بشأن مدى دخول مخططات وضع العلامات الإيكولوجية طوعيا في نطاق الاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة ولم يتم الإخطار بموجدب أحكام هذا الاتفاق إلا بمخطط واحد فقط. وسيلزم في نهاية الأمر أن تقرر اللجنة المعنية بالتجارة والبيئة أو نفس اللجنة المعنية بالحواجز التقنية أمام التجارة مدى دخول المخططات الطوعية في إطار الاتفاق. ويشجع الإتفاق استخدام المستويات الدولية حيثما تكون مناسبة للاحتياجات المحلية مع الموافقة على المعايير المكافئة والاعتراف المتبادل. ونص الاتفاق على قواعد ومبادئ الامتثال من جانب الأطراف المتعاقدة في الغات. وتشمل هذه القواعد والمبادئ التزامات الدولة الأكثر رعاية

والتزامات المعاملة الوطنية، والالتزام بعدم إقامة حواجز بغير مقتض أمام التجارة، والالتزام بتوفير درجة كبيرة من الشفافية. وتستجيب عدة أحكام في الاتفاق المنقح لبعض الاهتمامات المتصلة بالتجارة التي لوحظت فيما يتعلق بمخططات وضع العلامات الايكولوجية، لاسيما الافتقار الى المعلومات وعدم كفاية اشتراك البلدان النامية في عملية وضع المعايير. وتغطي هذه المعايير الطوعية مدونة حسن السلوك في مجال إعداد المعايير واعتمادها وتطبيقها (المرفق الثالث لاتفاق الحواجز التقنية أمام التجارة). وايَّد الاتفاق أيضا نهجا أخرى للتنسيق مثل التنسيق عن طريق قبول معايير التكافؤ فيما بين البلدان بناء على المعاملة بالمثل والاعتراف المتبادل. وشجع الاتفاق الأعضاء أيضا على تقديم المساعدة التقنية للأعضاء الآخرين.

١٤- وأخيرا، أكدت أن اختصاص منظمة التجارة العالمية لتنسيق السياسات في مجال التجارة والبيئة يقتصر على التجارة وأن التزامات الغات والاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة ينطبق أساسا على الآثار التجارية للوائح والمعايير التقنية التي لا تعتمد على معايير دولية.

١٥- وذكر ممثلو المنظمة الدولية للتوحيد القياسي أن اللجنة التقنية المعنية بالإدارة البيئية التابعة للمنظمة، TC 207، التي أنشئت في عام ١٩٩٣ لوضع معايير دولية مشتركة لمجموعة واسعة من المواضيع المتصلة بالإدارة البيئية أنشأت ست لجان فرعية وفريقا عاملا لمعالجة جوانب معينة من الإدارة البيئية. وتشمل هذه الجوانب: مراجعة الحسابات البيئية، ووضع العلامات البيئية، وتقييم الدورة العمرية، والمصطلحات والتعاريف. ونظرا لأهمية القضايا المشمولة، فإن المنظمة تعلق آمالاً كبيرة على عمل اللجنة. بيد أن اشتراك البلدان النامية في هذا العمل كان محدوداً للغاية.

١٦- وفيما يتعلق بمسألة التعاون التقني ، يمكن للمنظمة أن تقدم الدعم للبلدان النامية بتنظيم حلقات دراسية ونشر المنشورات التقنية. وعلاوة على ذلك، يمكن إتاحة بعض الصناديق لتقديم الدعم اللازم لاشتراك البلدان النامية في أعمال المنظمة.

١٧- وذكرت ممثلة برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن عمل البرنامج بشأن وضع العلامات الإيكولوجية يهدف إلى كفالة تحقيق الأهداف البيئية لوضع العلامات الإيكولوجية دون أن يؤَّدي هذا إلى آثار ضارة بالتجارة. ويمكن القيام بذلك عن طريق التشجيع على وضع مبادئ توجيهية بشأن المعايير البيئية لوضع العلامات الإيكولوجية والتنسيق بينها. ولقد أثار انتشار مخططات وضع العلامات الإيكولوجية، فضلا عن اتجاه هذه المخططات إلى التركيز على المنتجات المحلية والمستويات المحلية، مشاكل خطيرة لبلدان نامية كثيرة . ومن الحلول الممكنة أن تحدد المعايير الإيكولوجية ، كلما أمكن ذلك، طبقا للمعايير البيئية الدولية. ويتفق هذا النهج مع مبادئ الاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة التي تدعو إلى استخدام المعايير الدولية. ولم يتم بعد الرد بوضوح على مسألة ما إذا كانت مخططات وضع العلامات الإيكولوجية مشمولة في هذا الإتفاق. وسيستوجب الإعتراف المتبادل بمخططات وضع العلامات الإيكولوجية اعتبار المعايير الإيكولوجية متكافئة؛ ولذلك يعتبر اختيار وتعريف المعايير الإيكولوجية أساسيا لتحديد ما إذا كانت المخططات الوطنية متكافئة وبالتالي جديرة بالإعتراف المتبادل . وتستخدم معظم مخططات وضع العلامات الإيكولوجية تحليلا محدودا للدورة العمرية ومعايير متصلة بأساليب الإنتاج - التجهيز. ومن النقاط الهامة الجديرة بالذكر لدى مناقشة أساليب الإنتاج والتجهيز ازدياد صعوبة التمييز بين المعايير القائمة على أساليب الإنتاج والتجهيز وخصائص المنتج النهائي، لاسيما بالنظر إلى التقدم التقني في الكشف عن الفضلات الكيميائية. ويتعين معالجة مسألتين لضمان تحقيق مخططات وضع العلامات الإيكولوجية لأهدافها البيئية دون فرض أعباء غير عادلة على

التجارة الدولية. الأولى هي إتاحة الفرصة لجميع الأطراف المتأثرة للاشتراك في عملية اختيار وتحديد المعايير الإيكولوجية. والثانية أن تعتمد المعايير على بيانات علمية سليمة وأن تعكس الاهتمامات البيئية والاقتصادية والاجتماعية المتنوعة في بلدان مختلفة. وقالت إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعتزم دعوة فريق من الخبراء إلى الاجتماع لبحث أساليب وأسس اختيار وتحديد المعايير البيئية المتعلقة بوضع العلامات الإيكولوجية. وذكرت أخيرا أنه نظرا للخبرة البيئية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والخبرة التجارية للأونكتاد، فإن التعاون بين هاتين المنظمتين سيظل مستمراً وسيحقق نتائج مفيدة.

١٨- وقالت ممثلة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إن الدورة المشتركة لخبراء التجارة والبيئة في منظمتها ما برحت تُعقد بصورة منتظمة منذ عام ١٩٩١. واشارت الى أن ادارة دورة الحياة والتجارة تمثل بندا من البنود المدرجة في برنامج عمل هذا الفريق الذي يتألف من عشر نقاط وأن الفريق سيستعرض في إطار هذا البند مسألة الآثار التجارية المترتبة على استخدام تحليل وادارة دورة الحياة، بما في ذلك الآثار التجارية المحتملة لوضع العلامات الايكولوجية. واستنادا الى نتائج اجتماعات الدورات المشتركة لخبراء التجارة والبيئة وحلقات العمل التي عقدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يتعلق بموضوع التجارة والبيئة، تم تحديد الاهتمامات التجارية الرئيسية وسيواصل العمل في استكشاف النهوج المختلفة ازاء معالجة ما يترتب على وضع العلامات الايكولوجية من آثار ضارة محتملة على التجارة. وأوضحت أن الاتجاه الحديث نسبيا لإرساء برامج وضع العلامات الايكولوجية على أساس معايير اشمل فيما يتصل بدورة الحياة، ومنها على وجه التحديد المعايير المتصلة بالانتاج، هو مصدر من مصادر الاهتمامات التجارية فيما يتعلق بمخططات وضع العلامات الايكولوجية. وقالت إن ثمة مشاكل يمكن أن تنشأ عندما يتم وضع العلامات الايكولوجية استنادا الى معايير ذات صلة بالانتاج وتطبيقها على بعض المنتجات التي يتم الاتجار بها على نطاق واسع مثل منتجات الورق والمنسوجات. وأوضحت أن مسألة الورق المعاد تدويره وما يترتب عليها من آثار مختلفة تتوقف في كثير من الأحيان على البلد الذي تطبق عليه.

١٩- وفيما يتصل بالوثيقة TD/B/WG.6/2، اشارت مرة أخرى الى المشاكل المتعلقة بالخطوات التي تشملها عملية وضع العلامات الايكولوجية ودور نهج دورة الحياة في صياغة هذه العلامات. وقالت إنه ليس من السهل اجراء مقارنة شاملة لمختلف الآثار البيئية الناشئة خلال دورة حياة منتج من المنتجات. ومن الصعب تحقيق توافق آراء فيما يتعلق بالآثار البيئية الاجمالية (انظر مثلا الوثيقة TD/B/WG.7/2، الفقرة ٢٣)، كما أن هناك مشكلة تتمثل في محاولة تحديد الأولويات بالنسبة لما يترتب على منتج من المنتجات من آثار على البيئة خلال مراحل مختلفة من دورة حياته.

٢٠- وبالاشارة الى الآثار التجارية التي تترتب على وضع العلامات الايكولوجية عموما، أوضحت أن برامج وضع العلامات الايكولوجية تنطوي على نوعين محتملين من الآثار التجارية يعتمدان الى حد بعيد على تصميم هذه البرامج وتنفيذها. ويتصل النوع الأول منهما بالحواجز التقنية التي تعترض سبيل التجارة، أما النوع الثاني فيتصل بالآثار على التكاليف والقدرة التنافسية. وفي هذا السياق، يجب التشديد على أهمية الشفافية والتشاور واتاحة امكانية الوصول والتنسيق وتقديم المساعدة المالية والتقنية وبناء القدرات.

٢١- وفيما يتعلق بالنهوج المحتملة لمعالجة المعايير المتعلقة بطرائق التجهيز والانتاج، قالت إنه سيلزم توافر قدر أكبر من التنسيق الدولي في تطوير المعايير الخاصة بالسلع التي يتم الاتجار بها على نطاق واسع. ومن الخيارات المقترحة ما يتمثل في اعفاء المنتجين الأجانب من اشتراط الامتثال للمعايير القائمة على

اساس طرائق التجهيز والانتاج. الا أن من شأن اعفاء الواردات من الاشتراطات المتعلقة بالانتاج أو التصميم السليم من الناحية البيئية أن يضع المنتجين المحليين في وضع تنافسي غير مؤات كما أنه يمكن أن يضعف مبادرة دورة الحياة البيئية وما تنطوي عليه من فوائد. وثمة نهج آخر يتفادى التمييز التجاري الضمني ويأخذ في الاعتبار الأوضاع والأفضليات البيئية للبلد المنتج، وهو نهج يتمثل في اعتراف البلدان المستوردة بمعايير أو ممارسات التجهيز والانتاج المعتمدة من قبل البلد المصدر باعتبارها معايير وممارسات ذات آثار ايكولوجية متكافئة وان لم تكن متطابقة مع آثار معاييرها أو ممارساتها هي. الا أن تقييم ما إذا كانت معايير أو ممارسات التجهيز والانتاج المعتمدة من قبل البلد المنتج تعتبر مؤاتية بالقدر نفسه للبيئة المحلية هو أمر يتطلب اعتماد اجراء تحقق. وثمة اقتراح آخر يتمثل في الاعتراف المتبادل بالعلامات الايكولوجية للشركاء التجاريين. ويمكن وضع اطار تقبل البلدان المستوردة بموجبه المعايير القائمة على اساس طرائق التجهيز والانتاج أو لربما جميع معايير وضع العلامات الايكولوجية في البلدان المصدرة. ومن شأن مواءمة تقنيات واجراءات الاختبار واصدار الشهادات أن تسهل الاعتراف المتبادل الذي يمكن أن يقوم على اساس مبادئ توجيهية دولية عامة يتم وضعها في اطار المنظمة الدولية للتوحيد القياسي. وقد يلزم مع ذلك اعتماد نوع من اجراءات الرصد أو التحقق الدولي لضمان أن تكون العلامات موثوقة ومتكافئة بصورة عامة والا فإن الاعتراف المتبادل الواسع النطاق يمكن أن يضعف مركز البرامج الوطنية.

٢٢- وقالت إن آخر المقترحات المذكورة يتعلق بوضع العلامات الايكولوجية الدولية بالنسبة لبعض المنتجات الرئيسية التي تنطوي على امكانات التسبب باحتكاكات تجارية والمنتجات التي تتسم بأهمية تصديرية خاصة، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية، مثل الورق والمنسوجات والأحذية. ويمكن للبلدان المنتجة والمستهلكة أن تشارك في تحديد المعايير لوضع علامة ايكولوجية تراعي الأحوال والشروط البيئية لعدة بلدان. ويمكن للعلامة الايكولوجية أن توفر مبادئ توجيهية عامة بشأن طرائق الانتاج المقبولة بيئيا (ففي حالة الورق مثلا، يمكن للعلامة الايكولوجية أن تشمل معايير تستند الى الادارة المستدامة للغابات). ومن شأن وجود علامة ايكولوجية دولية معتمدة أن يساعد في تعزيز التجارة الملائمة للبيئة فيما يتعلق بسلع أساسية معينة، ولا سيما المنتجات القائمة على استخدام الموارد في البلدان النامية وأن يخفف من حدة الاحتكاكات التجارية الناشئة عن مشاعر القلق ازاء استخدام الموارد العالمية.

٢٣- وأثنى ممثل بنغلاديش على وثائق المعلومات الأساسية التي أعدت لهذا الاجتماع. وقال إن برامج وضع العلامات الايكولوجية يمكن أن تنطوي على تمييز ضد المنتجين الأجانب وأن تكون بمثابة حاجز غير تعريفي يعترض سبيل التجارة. واشار الى أن وجود مخططات مختلفة جنبا الى جنب فيما يتعلق بوضع العلامات الايكولوجية يمكن أن يؤدي الى تفاقم المشاكل ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية حيث أن تكاليف التكيف بالنسبة للشركات التي ترغب في الامتثال لمعايير وضع العلامات الايكولوجية ستكون باهظة.

٢٤- وقال إن تقرير الأمانة (TD/B/CN.1/25) يزعم أن المنتجات الطبيعية هي في وضع افضل للتعامل مع المتطلبات البيئية في حين أن الوثيقة TD/B/WG.6/Misc.2 قد تطرقت للمشاكل التي تواجه البلدان النامية في تلبية شروط وضع العلامات الايكولوجية وبينت الطابع الايجابي الذي تتسم به عملية وضع العلامات الايكولوجية.

٢٥- وأضاف قائلا إن الغاية من التعاون التقني تتمثل في زيادة الوعي والفهم لأوجه الترابط المعقدة بين التجارة والبيئة والتنمية. وفي رأيه أن البرنامج يتبع الخيار "المرن" المتمثل في نشر المعلومات بدلا من

التشكيك في الأساس المنطقي لوضع العلامات الايكولوجية. واشار الى أن مخططات وضع العلامات الايكولوجية قد تطورت من جانب واحد وأن البلدان النامية تعمل جاهدة على التعامل مع هذه المخططات. وإذا ما ظهرت في نفس القطاعات أعداد مفرطة من المخططات لكل مخطط منها تعاريفه ومعاييره، فسيكون في ذلك خطر اضعاف جدوى هذه المخططات ومصداقيتها. كما أن هذا قد يثير الالتباس وقد ينطوي على التمييز ويفضي الى تناقص صادرات العديد من البلدان النامية. وقال إنه يمكن لوكالات تقديم المعونة أن تلعب دورا في مساعدة البلدان النامية على تعزيز صادراتها الملائمة للبيئة والاستفادة من الفرص الناشئة في الأسواق العالمية.

٢٦- وأعرب عن اسفه لأن المناقشات كثيرا ما تعنى أساسا بالجوانب التجارية والبيئية ولا تتناول بشكل مباشر البعد الانمائي. وينبغي أن تكون هناك مناقشة بشأن مشاكل انتاج المنتجات الملائمة للبيئة وايجاد التدابير اللازمة لتذليل مثل هذه الصعوبات. وينبغي اجراء تحليل شامل لما تنطوي عليه عمليات التكيف مع مخططات وضع العلامات الايكولوجية من تكاليف وفوائد في حالة نخبة من المنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية. واشار الى أنه لا توجد سوى وثيقة واحدة (TD/B/CN.1/25) أولت قدرا كافيا من الاهتمام لقضية اقل البلدان نموا.

٢٧- وقدم ممثل **منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة** عرضا للعمل المضطلع به في منظمة الأغذية والزراعة فيما يتعلق بقضايا تجارة السلع الأساسية والبيئة، واشار على وجه التحديد الى السلع الأساسية الملائمة للبيئة. وقال إن القضايا المتصلة بالتجارة والبيئة تعالج ضمن منظمة الأغذية والزراعة في إطار اللجنة المعنية بمشاكل السلع الأساسية. وقد أولت هذه اللجنة التي تضم ١١ فريقا سلعيا حكوميا دوليا اهتماما متزايدا للقضايا البيئية في السنوات الأخيرة. وقد استعرضت اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين المعقودة في عام ١٩٩٣ القضايا ذات الصلة بالتجارة والبيئة والتنمية الزراعية المستدامة. ومن المسلم به أن العمل الذي تضطلع به فرادى البلدان من جانب واحد من أجل تخفيف الضغوط البيئية قد ينطوي على فقدان للحصص السوقية ما لم تقم البلدان الأخرى ايضا بانتهاج سياسات مماثلة وبالتالي فإنه سيكون من المفيد أن تقوم جميع البلدان باعتماد سياسات بيئية ملائمة. وقد اعترفت لجنة منظمة الأغذية والزراعة بوجود نقص في البيانات الموثوقة في هذا المجال وشجعت افرقتها الحكومية الدولية على الاضطلاع بعمل فيما يتعلق بالتقييم الاقتصادي للأثر البيئي وما يتصل بذلك من قضايا السياسة التجارية على أساس تناول كل سلعة على حدة.

٢٨- وتابع قائلا إن الاهتمام الكبير الذي تم ايلاؤه حتى الآن في منظمة الأغذية والزراعة للقضايا البيئية المرتطبة بتجارة السلع الأساسية قد تركز على مجال المواد الخام، ولا سيما الألياف، التي تواجه منافسة قوية من قبل المواد الاصطناعة. وقد دلت التحليلات على التفوق البيئي للألياف الطبيعية على المواد الاصطناعية، بالرغم من وجود بعض المجالات للتحسن في انتاج الألياف الطبيعية. واشار الى أن الأفرقة السلعية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة والمسؤولة عن موضوع الألياف تسعى الى تحديد السبل التي يمكن بها استغلال الميزة البيئية لهذه المنتجات في السوق. ولهذه الغاية، عقد في لاهاي في عام ١٩٩٣ اجتماع تشاور دولي بشأن الجوت والبيئة. وتم في هذا الاجتماع استعراض الفرص المتاحة لتسويق منتجات الجوت والتيل الملائمة للبيئة. وأوصى الاجتماع بالاضطلاع بأنشطة لترويج هذه المنتجات في البلدان المستهلكة وبأن يتم توجيه أنشطة ترويج منتجات الألياف الطبيعية الى محافل أوسع من ذي قبل، وأن تتم اقامة صلات بين المصنعين والمستهلكين. وفي هذا السياق، أكد من جديد أن منتجات الألياف الطبيعية لا يمكن أن تروج على أساس أنها

ملائمة للبيئة فقط وأن اعتبارات الجودة والسلامة والأسعار تشكل جميعها جزءا من مجمل المميزات الهامة بالنسبة للمستهلكين.

٢٩- واضاف قائلا إن الفريق الحكومي الدولي المعني بالجوت والتابع لمنظمة الأغذية والزراعة يعمل كمركز تنسيق للمعلومات المتعلقة بتشريعات التعبئة. وفي هذا السياق، أوضح أن بعض التشريعات الموجهة نحو تخفيض حجم النفايات قد سببت تشوهات تجارية فيما يتعلق بمواد التعبئة الملائمة للبيئة. وأشار الى أنه تم بعد الاجتماع المعني بالجوت والبيئة التي عقد في عام ١٩٩٣ عقد اجتماع لفريق خبراء في بنغالور في الهند في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بشأن الاستخدامات المتنوعة للموارد الحيوية مثل الجوت والتيل وليف جوز الهند والسيزال والألياف الشبيهة.

٣٠- وتابع قائلا إن منظمة الأغذية والزراعة تعمل أيضا، بالاضافة الى عملها المتعلق بالألياف الطبيعية، على تعزيز التجارة في منتجات السلع الأساسية الملائمة للبيئة غير الألياف. وقد تم الاضطلاع بالعمل في هذا المجال في اطار الفريق الفرعي المعني بالصلال والجلود، والفريق الحكومي الدولي المعني باللحوم، والفريق الحكومي الدولي المعني بالنبيذ ومنتجات الكروم. وعلاوة على ذلك، يجري الاضطلاع بدراسات بشأن الحبوب والأرز والبذور الزيتية.

٣١- وفي الختام شدد على أهمية التعاون الوثيق فيما بين المنظمات الدولية المعنية بالتجارة والبيئة من أجل زيادة الفوائد الاجمالية الى أقصى حد وتجنب الازدواجية في الجهود.

٣٢- ولاحظ ممثل اندونيسيا أن التعاون الدولي بشأن برامج وضع العلامات الايكولوجية وإصدار الشهادات الإيكولوجية لا يزال موضوعاً جديدا نسبيا وأن ثمة حاجة لفترة تكيف بالنظر إلى ما ينطوي عليه تطبيق مثل هذه البرامج المستحدثة في الغالب من قبل البلدان المتقدمة من آثار ضارة محتملة. وقال إن وضع العلامات الايكولوجية يمكن أن يكون من الناحية العملية بمثابة حاجز غير تعريفي يعترض سبيل التجارة إذا كان فيه تمييز ضد المنتجين الأجانب ولا سيما من البلدان النامية. وثمة صعوبات تواجه في الحصول على معلومات بشأن مختلف برامج وضع العلامات الايكولوجية، ناهيك عن تكاليف التكيف ومختلف الشروط التي تتطلبها مختلف الأسواق في البلدان المتقدمة. وسيتعين بذل جهود في اتجاه وضع مبادئ توجيهية دولية بشأن وضع العلامات الايكولوجية. ومن أجل تجنب أية آثار تجارية ضارة يمكن أن تترتب على وضع العلامات الايكولوجية، ينبغي أولا تحسين شفافية البرامج الجديدة لوضع العلامات الايكولوجية. وهذا يشتمل على توفير المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب عن البرامج المطبقة حديثا. ومن ناحية ثانية، ينبغي وضع المعايير البيئية على أساس مبادئ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة حسبما هي مجسدة في اعلان ريو. وينبغي لقبول المعايير المختلفة ولكن المتكافئة أن يأخذ في الاعتبار الأحوال البيئية في البلدان النامية. وأخيرا، ينبغي لبرامج وضع العلامات الايكولوجية أن تكون مصحوبة بزيادة الحصص السوقية للصادرات من البلدان النامية.

٣٣- وفيما يتعلق بالفرص السوقية المتاحة للمنتجات "الملائمة للبيئة"، قال إنه ينبغي ألا يغيب عن البال أنه ليس هناك في الواقع أي منتج ملائم للبيئة بصورة مطلقة. وبالتالي فإن المنتجات تكون ملائمة للبيئة بصورة نسبية فحسب. وعلاوة على ذلك لا تزال هناك حاجة لاستكشاف آليات محتملة موثوقة لإقرار ملاءمة المنتجات للبيئة. ويمكن لتبادل الخبرات الوطنية أن يسهم مساهمة قيمة في عمل الأونكتاد في هذا المجال بالذات. وأشار إلى أن اندونيسيا لا تزال في المرحلة الأولية لاعتماد مفهوم المنتجات الملائمة للبيئة ونشره

في الأوساط التجارية المحلية. وفي هذا السياق، تشكل طرائق الانتاج والتجهيز النموذجية أداة هامة لترويج هذه المنتجات. ولهذه الغاية، قام المجلس الاندونيسي لتوحيد المعايير، بالتعاون مع وزارة البيئة، ببذل جهود متضافرة من أجل التعجيل في تنفيذ المعايير، بما في ذلك المعايير البيئية من قبل الصناعات المحلية. ومن المؤكد أنه يمكن لآليات التعاون الدولي القائمة أن تؤدي دورا حيويا في تعزيز الجهود الرامية إلى دمج سياسات التجارة والبيئة في إطار السياسات الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة. وعلى المستوى الوطني، ينبغي تعزيز تبادل المعلومات والمشاورات وغير ذلك من جوانب التعاون التقني بدعم من الأونكتاد وغيره من وكالات الأمم المتحدة من أجل مساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى خفض الآثار الضارة للتدابير البيئية المتصلة بالتجارة بصورة عامة، ووضع سياسات وطنية في هذا المجال بالذات.

٣٤- وفي الختام، اقترح أن يقوم الفريق العامل المخصص بإعداد دراسة بشأن المبادئ التوجيهية الدولية المحتملة وآليات التنسيق فيما يتعلق ببرامج وضع العلامات الايكولوجية كوسيلة لتقييم المخططات المختلفة.

٣٥- وقال ممثل الصين إن تقرير الأونكتاد قد أتاح التوصل إلى فهم أساسي لوضع العلامات الايكولوجية وآثاره على الصادرات من البلدان النامية فضلا عن تقديم اقتراحات بحلول عملية. وأشار إلى أن وضع العلامات الايكولوجية يمثل مسألة معقدة وأن ثمة أسباباً مشروعة تبرر اختلاف الشروط والأولويات البيئية فيما بين البلدان. وإذا لم يتم الاعتراف بهذه الحالة، فستؤدي التدابير البيئية، طوعية كانت أم غير طوعية، إلى خدمة الأغراض الحمائية. ولذلك فإن الأحوال البيئية والانمائية للبلدان المنتجة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند تعريف فئات المنتجات وتحديد المعايير الخاصة بوضع العلامات الايكولوجية. كما يلزم تحسين الشفافية، بما في ذلك مشاركة البلدان المنتجة في العمل المضطلع به لهذه الغاية. وقال إنه ينبغي للمنظمات الدولية مثل المنظمة الدولية للتوحيد القياسي والأونكتاد والغات/منظمة التجارة العالمية أن تقوم بجمع ونشر المعلومات من أجل تعزيز التعاون الدولي والمساعدة في وضع مبادئ توجيهية دولية. وينبغي للبلدان المتقدمة أن تتقاسم خبراتها مع البلدان النامية وأن تمدها بالمساعدة التقنية من أجل مساعدتها في انشاء مخططاتها الخاصة بوضع العلامات الايكولوجية. ثم وصف تجربة الصين في هذا المجال وأشار إلى أنه قد تم في أيار/مايو ١٩٩٤ تحديد معايير وضع العلامات الايكولوجية بالنسبة لست فئات من فئات المنتجات.

الفصل ...

المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

٣٦- افتتح الموظف المسؤول عن الأونكتاد الدورة الأولى للفريق العامل المخصص في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

٣٧- قام الفريق العامل المخصص، في جلسته العامة الأولى المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، بانتخاب أعضاء مكتبه على النحو التالي:

الرئيس :	السيد أ. هاينين	(فنلندا)
نواب الرئيس:	السيد س. دجاجادينينغرات	(اندونيسيا)
	السيدة ر. مرابط	(تونس)
	السيد ج. تييلين غراتيرول	(فنزويلا)
	السيد ب. دييكمان	(المانيا)
	السيد ي. آفاناسييف	(الاتحاد الروسي)
المقرر:	السيد ب. آليبور	(جمهورية ايران الاسلامية)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣٨- اعتمد الفريق العامل المخصص في جلسته العامة الأولى المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ جدول أعماله المؤقت (TD/B/WG.6/1) على النحو التالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- اقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- التعاون الدولي بشأن برامج وضع العلامات الايكولوجية واصدار الشهادات الايكولوجية:

(أ) تحليل مقارن للبرامج الراهنة والمخطط لها، بغية مناقشة مفاهيم مثل الاعتراف المتبادل وأوجه التكافؤ؛

(ب) بحث السبل الممكنة لمراعاة مصالح البلدان النامية في وضع معايير العلامات الايكولوجية [1]

٤- الفرص السوقية للمنتجات "الملائمة للبيئة"

- سبل ووسائل تعريف المنتجات الملائمة للبيئة واصدار الشهادات لها

٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للفريق العامل المخصص

٦- مسائل اخرى

٧- اعتماد تقرير الفريق العامل المخصص إلى مجلس التجارة والتنمية.

دال - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للفريق العامل المخصص

(البند ٥ من جدول الأعمال)

[يستكمل]

هاء - مسائل اخرى

(البند ٦ من جدول الأعمال)

[يستكمل]

واو - اعتماد تقرير الفريق العامل المخصص إلى المجلس

(البند ٧ من جدول الأعمال)

[يستكمل]

---

[1] سوف يستأنف الفريق العامل في دورة لاحقة النظر في نتائج مناقشة هذا البند في الدورة الأولى عندما يتناول الفقرة ١ من اختصاصاته المتعلقة بآثار السياسات والمعايير واللوائح البيئية على الوصول إلى الأسواق وعلى القدرة التنافسية.